

إدارة سعر صرف الدينار الجزائري في ظل الصدمة الاقتصادية الخارجية لليورو والدولار

د. نورالدين جوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي/الجزائر

djouadidz@gmail.com

The exchange rate management of Algerian dinar In the external economic shock euro/dollar

Dr. Djouadi Nouredine

University of Echahid Hamma Lakhdar/ALGEIA

Received: 04 Jan 2017

Accepted: 13 Apr 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

تشكل التجارة الخارجية الجزائرية عائقاً مرهقاً أمام استقرار الوضع الاقتصادي للجزائر والسياسة النقدية خاصة، فمثلاً، العام 2009 ومع اندلاع أزمة الديون اليونانية وتأثر الاتحاد الأوروبي بها، وبسبب تراجع قيمة الدولار الأمريكي العام 2009 بحوالي 0.08 سنت مقابل اليورو عما كان عليه العام 2008، خسرت الجزائر حوالي 30 مليار دولار، أي قرابة نصف إيراداتها النفطية (والتي تمثل أكثر من 65% من إجمالي إيرادات الدولة)، كما أن الميزان التجاري تراجع من فائض تجاوز 40 مليار دولار العام 2008 إلى أقل من 8 مليار العام 2009. وهذا التموضع الاقتصادي الحرج للجزائر بين صرف الدولار وأسعار اليورو، يعرقل التنمية المستقلة التي تشهدها الجزائر منذ استقلال الدولة العام 1962. وإنه وضع جد خطير أضحى الضرورة ماسة للسعي الجاد لكسره، فما هي ملامح ذلك الوضع النقدي للجزائر؟ ومن أي زاوية يشكل عبء على مشروعات التنمية الشاملة ووصفة لخطابات التنمية المستقلة التي تتغنى بها النظام الجزائري ويسوقه ضمن عملياتها السياسية؟

الكلمات المفتاحية: الدينار الجزائري، سعر الصرف، اليورو، الدولار، الصدمة الخارجية.
رموز JEL: E52، E59، E32، E43.

Abstract:

Algerian foreign trade considered an obstacle for the stability of Algerian economy, especially in the monetary policy, for example: 2009, when the Greek debt crisis broke out and the dollar exchange rate decline in 2009 about 0.08 cents against the euro, Algeria had lost about \$ 30 billion, nearly half of its oil revenues (which represent more than 65% of the country's total revenues), and the trade balance fell from a surplus exceeded \$ 40 billion in 2008 to less than 8 billion in 2009. This Algerian economic position between the dollar and euro exchange rate is a very serious situation, which limited economic development in Algeria since 1962. therefore, it became urgent to get out of this dangerous situation: what are the aspects of monetary situation of Algeria? Also how does it effect in developing projects. Unfortunately, the Algerian regime describes this situation in its political discourse as a positive one.

Key Words : Algerian Dinar, Exchange Rate, Euro, Dollar, External Shock.

(JEL) Classification : E52 . E59 . E32 . E43.

تمهيد:

بدءاً، لا يمكن تجاهل حقيقة أن الجزائر ومنذ الاستقلال صيف العام 1962 قد حققت طفرات اقتصادية مقارنة بمثيلاتها من الدول النامية، خاصة على مستوى السياسة النقدية، ولكن وبرغم ذلك، تشكل التجارة الخارجية الجزائرية عائقاً مرهقاً أمام استقرار الوضع الاقتصادي العام للدولة والسياسة النقدية خاصة، بسبب الأثر البالغ الحدة الذي يسببه تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل من اليورو والدولار الأمريكي، وهو ما يدعى بالصدمة الخارجية لسعر الصرف.

فمثلاً، العام 2009 ومع اندلاع أزمة الديون اليونانية وتأثر الاتحاد الأوروبي بها، وبسبب تراجع قيمة الدولار الأمريكي العام 2009 بحوالي 0.08 سنت مقابل اليورو عما كان عليه العام 2008، خسرت الجزائر حوالي 30 مليار دولار، أي قرابة نصف إيراداتها النفطية (والتي تمثل أكثر 65 % من إجمالي إيرادات الدولة)، وبلغ العجز الكلي في الموازنة العامة قرابة (- 9.76 %) العام 2009 بعد أن تجاوز (+ 13.5 %) كفائض العام 2008، كما أن الميزان التجاري تراجع من فائض تجاوز 40 مليار دولار العام 2008 إلى أقل من 8 مليار العام 2009. وهذا التراجع الاقتصادي الحرج للجزائر بين صرف الدولار وأسعار اليورو، يعرقل التنمية المستقلة التي تنشدها الجزائر منذ استقلال الدولة العام 1962.

إنه وضع جد خطير يجثم على الاقتصاد الجزائري منذ سنوات، والذي لا تتبئ المؤشرات بالكثير فيما تعلق بالفكك من منه، بقدر ما أضحت الضرورة ماسة للسعي الجاد لكسره، خاصة وأنه أضحي أحد أهم قنوات العدوى التي تمر عبرها الأزمات الدولية إلى المنطقة¹، والتي تكبد اقتصادياتنا خسائر هائلة. وليس ببعيد، مثال: أزمة الرهن العقاري الأمريكية للعام 2007² التي هزت أسس الاقتصاد الخليجي، والتي تلتها أزمة الديون اليونانية (الأزمة الأوروبية) للعام 2010³، والتي كبدت الاقتصاد الجزائري الكثير.

فما هي ملامح ذلك الوضع النقدي للجزائر؟ ومن أي زاوية يشكل عبء على مشروعات التنمية الشاملة ووصفة لخطابات التنمية المستقلة التي تتغنى بها النظام الجزائري ويسوقه ضمن عملياتها السياسية؟
أولاً. سعر صرف الدينار وعلاقته باليورو الأوروبي والدولار الأمريكي من خلال التجارة الخارجية:

أولاً، من ناحية، العلاقات مع الولايات المتحدة من زاوية الدولار لا مفر منها، فأكثر من 97 % من الصادرات الجزائرية محتبسة ومنذ عقود في النفط (الاحتباس التجاري البنوي للصادرات) المسعر بالدولار الأمريكي (الاحتباس الدولار). فخلال التسعة أشهر الأولى من العام 2010 مثلاً وبحسب إحصائيات المركز الوطني لإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك الجزائرية مثلت المحروقات 96.88 % من إجمالي الصادرات الجزائرية، كما أن نسبة الصادرات من الوقود من إجمالي تلك الصادرات لم تتحدر عن 97 % منذ عقود وهي في تزايد، باعتبار أنه وبحسب بيانات صندوق النقد العربي ارتفعت تلك النسبة من حدود 97.2 % العام 2008 إلى أكثر من 97.6 % العام 2008. كما أنه ووفقاً لبيانات الوكالة الوطنية الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، وحتى نهاية شهر ديسمبر للعام 2012 بلغ إجمالي الصادرات الجزائرية حدود 56.054 مليار دولار، ولم يتجاوز

إجمالي الصادرات خارج المحروقات عتبه 1.514 مليار دولار⁴، ما يعني أن أكثر 97.3 % من صادرات الجزائر مثلاً محتبسة بنويوا ضمن المحروقات.

ومن ناحية ثانية، فإن أي اهتزاز طفيف في اقتصاد أوروبا سيكون لها أثرها عميق على مستوى كامل الاقتصاديات العالمية النامية أو المتقدمة، خاصة الجزائر والتي تمتاز علاقاتها وكما أشرنا مع دول اليورو بتشابك عضوي، له ما يبرره تاريخيا وعلى مستوى الواقع الاقتصادي والجغرافي، وأبرزها والجميع على علم بعقد الشركة الأورو متوسطة الذي أبرمناه مع دول المجموعة الأوروبية منذ العقد الماضي، والذي أوصل معامل ارتباطنا الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي إلى الذروة .

ومن زاوية ثانية، وفيما تعلق بمعامل الارتباط الاقتصادي ذلك والمرتفع للجزائر مع دول المجموعة الأوروبية، يجب أن نعلم أن الدول الأوروبية هي الشريك التجاري الأول مع الجزائر، لأن أكثر من 70 % (ما ندعوه بالاحتباس التجاري)⁵ من وارداتنا تأتي من أوروبا، في حين لم يتعدى نصيب البلدان العربية حدود 4 % والأفريقية 1.2 % برغم التقارب الجغرافي والتشابه الاقتصادي . كما أن فرنسا تمثل الممول الأساسي للسوق الجزائرية بالحبوب والكثير من المنتجات الزراعية، دون أن ننسى أن حوالي 50 % من احتياطياتنا من العملة الصعبة مقومة بالعملة الأوروبية اليورو .

وهذا التوضع، يجعل من التجارة الخارجية عاملاً جد معرقل لعمليات التنمية، بل ويساهم في توالد واستيراد الكثير من المشكلات النقدية والأزمات الاقتصادية، فإذا انخفض سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية الأخرى، هذا يؤدي تلقائياً إلى ارتفاع أسعار السلع التي تستوردها الجزائر من بلدان الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر - وكما ذكرنا - المصدر الرئيس لنحو 60 % من الواردات الجزائرية السنوية، كما ستتضرر أسعار الواردات الجزائرية من الدول التي ارتفعت عملاتها مقابل الدولار الأمريكي، ومنها اليابان ودول آسيوية أخرى ارتفعت عملاتها بالنسبة للدولار الأمريكي . فمثلاً وبين عامي 2002 إلى 2006 وعندما تراجعت قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 33 % مقارنة باليورو ازدياد كلفة الواردات الجزائرية الكلية بنسبة تجاوزت 14 % .

وهذا المستوى من الارتباط الاقتصادي، وبطبيعة الحال سيحضر معه ويسرع قدوم الكثير من التداعيات السلبية والارتدادات غير المرغوب فيها من أزمة الأوروبية للاقتصاد الجزائري، ولعل أولها تقلص حجم الصادرات الأوروبية للجزائر، وبالتالي ندرة بعض السلع في السوق الوطنية وارتفاع أسعارها، خاصة منها غير الأساسية المدعمة من طرف الدولة والتي سيتحمل المواطن ارتفاعات أسعارها . أما المدعمة من طرف الدولة فستتحمل الدولة ارتفاعات أسعارها، بارتفاع قيمة الدعم المقدم الذي سيرهق كاهل خزينة دولتنا، ما يمكن أن يدفع إلى ضرورة تقليص النفقات العمومية أو رفع مصادر الإيرادات الأخرى كالضرائب والرسوم، والإجراءين لا أحد من الاقتصاديين أو العوام يحبذ حدوثه . وقد لا يكون الحديث خطير إذا تعلق الأمر بالسلع الاستهلاكية الممكن تعويضها بالمثل أو البديل، بل القضية الخطيرة تتعلق بالمواد الأولية التي تستوردها مؤسساتنا من الدول الأوروبية، والتي ليس من السهل استيرادها من مناطق أخرى .

ثانياً. أزمة اليورو وأثرها على الاقتصاد الجزائري من خلال سعر صرف الدينار الجزائري :

كمدخل، لإشكالية ارتدادات الأزمة الأوروبية الراهنة التي فجرتها الديون السيادية اليونانية على

الاقتصاد الوطني الجزائري، نعتقد بضرورة التوقف عند مستويين من النقاش :

المستوى الأول : يتعلق بمناقشة طبيعة الأزمات العالمية بشكل عام وكيفيات انتقالها، ومستويات عدواها

لبقية اقتصاديات السوق العالمية المتقدمة أو النامية على حد سواء بما فيها الجزائر⁶، وهذا المستوى قياسي

ويمكن إسقاطه على الكثير من الأزمات الاقتصادية، وفي حالتنا هذه التي نتجادل فيها عن ارتدادات الأزمة

الأوروبية الراهنة على الاقتصاد الوطني من الضروري استحضار هذا المستوى لمناقشة القضية، فيجب أن نعلم أن

الأزمات الدولية سيما منها التي تتسبب فيها القوى الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي، تتعلم وتنتشر دولياً

وفق ثلاث مستويات :

فأولاً بمستوى خلل اقتصادي، فيما تعلق بالاقتصاديات ذات معامل الارتباط الاقتصادي الضعيف بالاقتصاد

الأوروبي.

وثانياً بمستوى مشكل اقتصادي، عندما تعلق بالاقتصاديات ذات معامل الارتباط الاقتصادي المتوسط مع

الدول الأوروبية .

وثالثاً، بمستوى أزمة اقتصادية، عند الكلام عن الاقتصاديات ذات معامل الارتباط الاقتصادي المرتفع مع

دول المجموعة الأوروبية، وهنا ولسوء الحظ تتموقع الجزائر، بل وتحتل المراتب الأولى ضمن قائمة الدول المرتبطة

عضوياً مع اقتصاديات الاتحاد الأوروبي، وعلى أكثر من صعيد . وهذا الوضع ندعوه احتباس جغرافي مزمن (أو

حالة استقطاب⁷) لتدفقاتها⁸ تجاه الاقتصاديات الأوروبية.

المستوى الثاني : الذي يجب التركيز عليه في نقاشاتنا حول تداعيات الأزمة الأوروبية علينا، فيتعلق

بضرورة الإشارة إلى حزمة من عدة ملاحظات اقتصادية ذات بعد مركزي في قضيتنا : أولها أنه يجب أن نعي جيداً

بأن الاتحاد الأوروبي وبرغم كل ما يحدث ويقال يبقى واحد من أقوى أقطاب الاقتصاد العالمي بعد الولايات

المتحدة الأمريكية واليابان، فإقتصادياته تسهم فيما لا يقل عن 40 % من حجم المبادلات العالمية، وتستهلك

الكثير من النفط العالمي، والجزائري تحديداً باعتبارها أننا نمثل ثالث مورد لأوروبا بالغاز بعد روسيا والنرويج،

كما أننا نوفر لها أكثر من 25 % احتياجاته من الغاز . دون تناسي أنه أي الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر قوة زراعية

في العالم، ومن أول المومنين للسوق الجزائري بالسلع الصناعية والزراعية كالحبوب، وغير قليل من المنتجات

الاستهلاكية الأساسية .

ووفقاً للبيانات الصادرة الوكالة الوطنية الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، وحتى نهاية العام 2011 بلغ

إجمالي الصادرات الجزائرية حدود 56 مليار دولار أمريكي، ولم يتجاوز إجمالي الصادرات خارج المحروقات

عتبة 1.5 مليار دولار⁹، ما يعني أن أكثر 97 % من صادرات الجزائر مثلاً محتبسة بنويماً ضمن المحروقات، وما

لا يقل عن ذلك إلا بقليل فيما تعلق بكل من: المملكة العربية السعودية وليبيا ... الخ.

1. الأزمة الأوروبية وتداعياتها على الاقتصاد الوطني :

على مستوى السياسة الاقتصادية، قد لا نستطيع تجاوز حقيقة كون الجزائر ومنذ استقلالها صيف العام 1962 تمكنت من تحقيق طفرات اقتصادية مقارنة بالعديد من مثيلاتها خلال نفس الفترة، فقد تجاوزت العديد من المراحل الحرجة للتخلف، كما وأنها - أي الجزائر- على مستوى الاندماج في الاقتصاد العالمي تمكنت من قطع شوط لا بأس به، ورغم كثير التحفظات التي وصم بها ذلك الاندماج، باعتباره يعبر لدى الكثير عن تخطيط في السلوك الاقتصادي : بداية القرن الراهن تم عقد الشراكة الأورو متوسطية وإيداع طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وآخرها الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ما يعني اقتصاديا تراكم الالتزامات التجارية دون مبرر .

إذا استمرت الأزمة، فإن المنظومة الإنتاجية الأوروبية (أي المؤسسات) ستواجه مشاكل مالية ونقدية ضخمة، أهمها تراجع الدعم الحكومي الذي توفره بعض الدول الأوروبية لصناعاتها وزراعاتها، صنوا مع احتمالات رفع الضرائب والرسوم لمواجهة تضخم النفقات، ما سيؤدي إلى إفلاس تلك المؤسسات وبالتالي انخفاض العرض السلعي في أوروبا، ومن ثم ارتفاع كبير في أسعار تلك السلع الأوروبية واسعة الاستهلاك في الجزائر. كما أنه لا يمكن تجاهل حجم التحويلات المالية التي تدرها الجالية الجزائرية القاطنة بالدول الأوروبية والتي بلغت العام الماضي فقد أكثر من 2 مليار دولار، ومع تفاقم الأزمة المنتظر أن تشدد الدول الأوروبية إجراءات الهجرة إليها، بغرض تقليص عدد العاطلين . كما أن الأزمة ستشدد الخناق على المتواجدين، فمع التضخم الذي ينخر السوق الأوروبية، ومع تدهور القدرة الشرائية للجزائريين القاطنين بأوروبا سوف تتراجع معدلات الادخار لديهم، وبالتالي سيقص ذلك من حجم تحويلاتهم المالية إلى ذويهم بالجزائر، فتتراجع حصة التحويلات من إجمالي واردات الدولة ويختل توازن ميزان المدفوعات على المستوى الكلي . كما أنه وعلى المستوى الجزئي سينخفض دخل تلك العائلات الجزائرية التي كانت تعتمد على تحويلات أفرادها المهاجرين إلى أوروبا، وبالتالي سيزجون في وضع اقتصادي مزري له الكثير من التداعيات على مستوى الطلب الكلي الفعال أو فيما تعلق بالمنظومة الإنتاجية والتسويقية الجزائرية .

وفي كل ذلك قد لا يمكن الإغفال عن متغير حجم الاستثمارات الأوروبية بالجزائر، والتي وبرغم ضآلتها من الناحية العددية، حيث لم تتجاوز 80 مليار دولار أمريكي خلال العشرية الماضية، إلا أنها من الناحية الاقتصادية وفي ظل القضية التي نناقشها الآن تعتبر متغير هام ومؤشر ضروري للحديث عن أثر الأزمة الأوروبية الراهنة على الاقتصاد الوطني، والتي وبطبيعة الحال ستتراجع مع تفاقم الأزمة في أوروبا على مستوى القادم منها أو حتى على مستوى الاستثمارات المتواجدة حاليا .

وأخيراً، وقبل مغادرة تحليلاتنا لقضية ارتدادات الأزمة الأوروبية الراهنة على الاقتصاد الوطني وبناءً عما سلف ذكره من ملحوظات، أريد فقد عدم تناسي ملحوظة أخرى قد تكون أكثر أهمية من سابقتها، والتي تتعلق بصادراتنا، فالجميع يعلم أن أكثر من 96 % من الصادرات الجزائرية هي من المحروقات، والجميع يعلم أيضاً أن التعامل في سوق النفط العالمي لا يتم سوى بالدولار الأمريكي، ما يعني أن نسب عالية من إيراداتنا تأتي

بالدولار الأمريكي، في حين نشترى ونتبضع باليورو باعتبار أنه وكما قلنا أكثر من 70 % من وارداتنا تأتي من دول الاتحاد الأوروبي .

وبالتالي ومن هذا المنطلق وعلى المدى المتوسط والطويل، من المتوقع أن نلمس بعض الارتدادات الاقتصادية للأزمة الأوروبية على الاقتصاد الوطني، أولها يتعلق بإيرادات الدولة، والتي يتوقع الكثير تراجعها بما لا يقل عن 50% . فالطبيعي أن مداخيل خزينتنا ستتراجع مع تراجع عائدات النفط بفعل انخفاض الاستهلاك الأوروبي للمحروقات جراء الكساد وتعطلات الجهاز الإنتاجي، أو بفعل السياسات التقشفية التي بدأت فيها الكثير من الدول الأوروبية .

كذلك ومع انخفاض أسعار المحروقات ستتسارع رؤوس الموال العالمية إلى البحث مجالات استثمارات أكثر أمنا في قطاعات خارج المحروقات، كما سيلجأ الأوروبيون لرفع أسعار المنتجات الموجهة للتصدير لتغطية الخسائر، مما سيرفع فاتورة الاستيراد الجزائرية وما يليه، وهو ما سيرهق كاهن ميزانية الدولة .

كما أن ذلك التموضع التجاري للجزائر بين الدولار واليورو يرهق كاهل الاقتصاد الوطني منذ قرون، ويشكل قضية مركزية في حين الكلام عن آثار الأزمات العالمية على الاقتصاد الوطني كمثال الأزمة المالية التي تسببت فيها قروض الرهن العقاري الأمريكية والأزمة الأوروبية حالياً، فمثلاً وبين عامي 2002 إلى 2006 وعندما تراجعت قيمة الدولار بنسبة 33% مقارنة باليورو ازدادت كلفة الواردات الجزائرية الكلية بنسبة تجاوزت 14% . كما وتشير الدراسات إلى أن الجزائر تخسر ما لا يقل عن 250 مليون دولار أمريكي جراء انخفاض سعر الدولار مقابل اليورو.

أيضاً، فإن تلك التقلبات في سعر صرف اليورو، خاصة منها ميوله نحو الانخفاض مقابل الدولار أو العملة الوطنية (الدينار) ستكون له تداعيات خطيرة على المستويين المتوسط والطويل، برغم الأثر الإيجابي قصير المدى، باعتبار أن تراجع سعر صرف العملة الأوروبية بسبب الأزمة (وهو ما يحدث الآن) سيرفع من القدرة الشرائية للجزائر لأن مداخيلنا بالدولار، ولكن يبقى ذلك على المدى القصير، في حين أنه على المدى المتوسط والطويل ستتعاكس تلك الإيجابيات، وسيحدث ذلك التراجع في قيمة اليورو آثاراً جد مكلفة أهمها ارتفاع تكلفة الواردات الجزائرية على المدى المتوسط والطويل وبالتالي ستتخفض، كما أن ذلك التراجع في قيمة اليورو سيعمق الركود الاقتصادي في أوروبا، مما يجمد تدريجياً الطلب الأوروبي على المحروقات، وتتخفض أسعار النفط، نرجع من حيث بدأنا.

2. نموذج إحصائي لأفضل سياسة سعر صرف الدينار :

في حين أردنا دراسة أثر التجارة الخارجية الجزائرية المرتكزة على النفط والاتحاد الأوروبي في عدم استقرار الوضع الاقتصادي العام للجزائر من خلال تقلبات سعر صرف العملة على الدينار الجزائري، ومن أجل تبين معدل الاستقرار العالي في حين تنوعت الصادرات والواردات بين أكثر من عملة واحدة (بين اليورو والدولار مثلاً بالنسبة للاقتصاد الجزائري)، وبغرض التوضيح، لننظر في المثال الرقمي التالي:¹⁰

ولنفترض أن القدرة الشرائية الجزائرية من السوق الدولية (ق) هو وحدة القياس، والتي تتأثر مباشرة بالدولار (\$) وحركة اليورو (€):

$$(1) \quad \delta \text{ (ق)} = (\alpha \cdot 1) + (\$)\alpha \text{ (€)}$$

حيث δ و α قيمتان ثابتتان تحددان القدرة الشرائية الجزائرية من السوق الدولية .

ولنجعل $\$/\text{€} = \text{ص}$ هو يمثل القدرة الشرائية الجزائرية لليورو بالدولار.

في حال كانت الصادرات والواردات مسعرة بالكامل بالدولار فقط فإن $(\alpha = 1)$ ، والقدرة الشرائية الجزائرية بالدولار : $\$/\text{€} = \text{د}$ وهو ثابت .

ولكن في حين تنوع تسعير الصادرات والواردات بين الدولار واليورو، فإن بعد اختيار قيمة ل δ ، تحدد α بحيث $1 > \alpha > 0$. حينئذ، وطبقاً للمعادلة رقم (1)، لا تكون القدرة الشرائية الجزائرية بالدولار التي سنرمز لها بالرمز : $\$/\text{€} = \text{د}$ ، والقدرة الشرائية الجزائرية باليورو التي سنرمز لها بالرمز : $\text{€}/\text{ق} = \text{ي}$ ، من الثوابت.

لنفترض في بادئ الأمر ($\delta = 0.25$). وفي إطار العلاقة بالدولار ($1 = \alpha$). وباستخدام المعادلة رقم (1) يمكن

حساب القيم المبدئية لكل من القدرة الشرائية الجزائرية بالدولار (د)، والقدرة الشرائية الجزائرية باليورو (ي).

لنفترض أن الدولار يرتفع مقابل اليورو ($1 < \text{ص}$) لفترة طويلة، كما يظهر في العمود الثاني من الجدول رقم 02، فهذا يعني فقدان ارتفاع القدرة الشرائية للجزائر من أسواق منطقة اليورو، بينما تظل القدرة الشرائية في أسواق الولايات المتحدة أو أسواق البيع بالدولار غير متأثرة. وفي المقابل، إذا انخفض الدولار ($1 > \text{ص}$) كما يظهر في العمود الثالث من الجدول، فهذا يعني انخفاضاً في القدرة الشرائية من منطقة اليورو، بينما تظل القدرة الشرائية من أسواق الدولار غير متأثرة، وهذا الوضع وفي ظل الانخفاضات المتتالية التي شهدتها الدولار مقابل العملات الأساسية خاصة اليورو منذ العام 2000 (أنظر الشكل 02)، وفي ظل الاحتباس الدولار للصادرات الجزائرية والاحتباس الأوروبي للواردات بأكثر من 60% من وارداتها، يشكل عبء على الجزائر، ويكلفها خسائر مالية هائلة، منها تلك الـ 250 مليون دولار سنوياً .

ومن ناحية ثانية، وبموجب قاعدة التأثير بقيمة العملتين (1) يمكن التعبير عن (د) و (ي) كما يلي :

$$(2) \quad \text{ص} = \$/\text{€}، \text{د} = \$/\text{ق}، \text{ي} = \text{€}/\text{ق} = \text{€}/\text{\$/\text{€}} = \text{ي}/\text{د} = \text{ص}$$

وباستخدام المعادلة رقم (1)، يمكن تفسير الرمز في المعادلة رقم (2) كما يلي :

إذا كانت القدرة الشرائية للجزائر (ق) تتحدد وفق الدولار فقط، يكون الوزن الترجيحي للدولار في العملية (α) يساوي واحد، ويكون الوزن الترجيحي لليورو ($\alpha = 1$) يساوي صفر. وبذلك تعني المعادلة (2) ضمناً أن : $\$/\text{€} = \text{د}$ هو ثابت، أو أن (د) مستقر على نحو كامل، ولكن : $\text{€}/\text{ق} = \text{ي}$ ص أقل استقراراً مما قد تكون عليه في حال كانت الصادرات والواردات الجزائرية متنوعة بين اليورو والدولار، والذي يعبر عن تقلبات (ص). وذلك لأنه بموجب تنوع الصادرات والواردات الجزائرية بين اليورو والدولار سيكون (د) متغيراً أيضاً، وسيقلل أثر تقلبات (ص) و(ي). ولذلك فإن تنوع الصادرات بين الدولار واليورو له تأثير يؤدي إلى عدم استقرار القدرة الشرائية

الجزائرية بالدولار (د)، ولكن له تأثير يؤدي إلى استقرار القدرة الشرائية الجزائرية باليورو (ي)، والذي يعبر عن تأثير التقلبات في وضع (ص). أي أن الوضع سيؤدي إلى استقرار خارجي أكبر.

وهذا الوضع المؤلم، يضع الجزائر وغيرها من الدول الفارقة في مطب الاحتباس الدولار التبادلي إلى إحدى الخيارين: فإما السعي وعلى غرار الصين لخلخلة الاستثناء الدولار للمبادلات الدولية، ودعم تنوع التسعير العالمي للمواد الأساسية بأكثر من عملة واحدة، أو العمل بجد لتنويع صادراتها وإخراجها من النفق المظلم للبعد الأحادي.

ولكن هذه الخيارات ليست سهلة، فمن الصعب جداً مثلاً اعتماد اليورو كعملة مرجعية في للصادرات لأن الدولار الأمريكي بالنسبة للأسواق النفطية هو العملة المرجعية الأساسية، كما أنه من بالغ الصعوبة تغيير معابر الاستيراد لتقليص الاعتماد اليورو في الواردات، فمعدلات الارتباط التجاري بأوروبا جد عالية، متشابكة وعريقة القدم. كما أن محاولة التفاوض مع الاتحاد الأوروبي لتسعير صادراته بالدولار قضية بحاجة لكثير من الجرأة، برغم استحالتها.

خلاصة:

بناءً مما سبق، وفي ظل الوضع غير المستقر للاقتصاد العالمي عموماً، والأمريكي والأوروبي تحديداً، تحتاج الجزائر اليوم إلى ضرورة إعادة النظر في وضع اقتصادها، في ضوء ما يلي¹¹:

- (1) ارتباطها الاقتصادي الكبير مع الولايات المتحدة والدولار وأوروبا واليورو. وخاصة وأن الفترة القادمة ستشهد تحولاً كبيراً في مراكز القوى من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، فالاقتصاديات الصاعدة في الصين والهند وبقية دول العالم الناشئة بقوة بدأت تفرض نفوذها في السوق العالمية.
- (2) سياساتها المتمثلة في التكامل الاقتصادي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة، ... الخ، وما يتطلبه ذلك من عمق نظر في طبيعة الارتباط الاقتصادي مع الدولار والولايات المتحدة الأمريكية.
- (3) التغييرات الهيكلية المؤدية إلى زيادة تنوع الإنتاج والاعتماد على الأقل على قطاع النفط والغاز كمصدر للدخل وسلعة التصدير الرئيسية.

عند إحدى زوايا الحل لمشكلة الاحتباس الدولار ومعضلة التنمية المستقلة¹²، يقترح بعض المختصين مشروع التكامل العربي كأحد أطروحات التنمية العربية، خاصة عند قطاع التجارة الخارجية، ويرون بأن إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى قد يسهم بشكل كبير في كسر طوق التخلف العربي.

ولكن وبالرجوع إلى كثير من الدراسات المعنية بقياس أثر التكتلات في التجارة البينية لأعضائها، لتقدير وتحليل مدى تأثير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الجافتا) في تحسين حجم وأداء التجارة البينية للدول الأعضاء كمدخل لرفع معدلات التنمية الوطنية والإقليمية ودعم نسب استقلاليتها (التنمية المستقلة) ... الخ ... وعلى الرغم من تصاعد الاهتمام بما يمكن أن تحققة منطقة التجارة الحرة من منافع متوقعة لأعضائها وللمنطقة العربية ككل، ليس هنالك سوى عدد قليل من الدراسات التي تطرقت للموضوع، وتوصلت في

معظمها إلى عدم جدوى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ... وأرجعت ذلك إلى وجود عوائق هيكلية ومؤسسية، وقيود جمركية في المنطقة العربية¹³.

ونحن نضيف أنه ومن خلال التحليل الهيكلي لبنية الاقتصاديات العربية، يمكننا ملاحظة تزامن مناقضين : التماثل والتنافر الحادين. وهما يشكلان عصب التيار المعارض لآلاء منطقة التجارة الحرة :

(1) فمن ناحية، بعض الاقتصاديات العربية فقيرة لا تمتلك أصلاً هياكل إنتاجية أو بنا صناعية تذكر، قد توفر الحد الأدنى من الحاجيات الداخلية (كالصومال أو السودان) فما بالك بالتجارة الخارجية .

(2) في حين قطع الكثير من بقية الاقتصاديات العربية أشواطاً لا بأس بها على مستوى القطاعات الإنتاجية وحتى التصدير للخارج (مثل تونس).

(3) وغير قليل من البقية تجاوز الصناعة إلى ما بعد الصناعة دون صناعة (مثل الاقتصاديات الخليجية).

(4) وهذا التطور اللا متكافئ¹⁴ هو التنافر الحاد الذي يثقل كاهل المشروع العربي بشدة كونه يجعل

الرؤى مختلفة بل ومتضاربة حول المشروع، برغم معدلات التنازل العالية التي تبديها الكثير من الاقتصادية العربية المتقدمة فيما يمكن أن يدعى بمعدل التكيف الدولي العربي البيئي أو بمعايير التقارب العربية¹⁵، والتي - أي تلك التنازلات - وبقدر ما يشاد بها إنسانيا أو سياسياً ... الخ بقدر من تثير الكثير من الاستفهامات بل والتحفظات اقتصادياً، برغم أن هنالك من يرى أن مثل ذلك التفاوت ليس عائقاً مستعصياً، بقدر ما هو تحدٍ يتوجب على البلدان العربية أن ترفعه من خلال تفكير استراتيجي¹⁶. إلا أننا نعتقد أن التفكير الاقتصادي منفصل ولا يتطابق بالضرورة مع الفكر القومي أو الرؤية الجهوية، مع إباحة القول بإمكانية تقاطعه معهما .

من ناحية ثانية، هيكل الصادرات العربية محتبس ضمن نفس المنتج، بمعنى أن هنالك توازي أو تماثل على مستوى هياكل الإنتاج العربية، وهو ما يطرح التساؤل حاداً حول لماذا منطقة تجارة حرة بين مجموعة اقتصادية متماثلة البنية التصديرية؟ وبرغم أن هنالك الكثير ممن يقف في الاتجاه المعاكس مناهضاً لطرحننا السابق القائم على أساس اعتبار تماثل البنية التصديرية (أو ما ندعوه بالاحتباس الهيكلي، وما يدعى وبتوازي هياكل الإنتاج) عائقاً، ويرون بأنه يمكن تحويل ذلك من عائق تكاملي إلى ميزة قطرية يقوم عليها مشروع تكامل اقتصادي متين وقوي على أساس إما ما يعرف ب : تكامل الأنشطة، ذلك من خلال تقسيم العملية الإنتاجية الواحدة - وعلى المستوى الدولي أو الإقليمي عربياً - إلى عدة عمليات (أو مهام) تنجز في مواقع أو دول عديدة¹⁷، أو على أساس ما يدعى ب «التكامل داخل الفروع». وهم يستدلون في التبرير لرؤاهم بمثال أن الاقتصاديات المتقدمة حققت تجارب تكاملية اقتصادية ناجحة و نسبة تلك المبادلات - أي مبادلات المتماثلة - بينها لامست عتبة الـ 50٪ من تجارتها الدولية¹⁸.

إلا أنه وبرغم ذلك نرى، أن ذلك التأسيس النظري المدعم بغير قليل من التجارب الميدانية المستوحاة من الاقتصاديات الصناعية، وبقدر معدلات الصحة التي يتضمنها، فهو غير صالح للإسقاط عربياً بسببين هما : أولاً، أن تلك الاقتصاديات المتقدمة التي أحتج بها امتلكت أجزاءً لفروع إنتاجية مكتملة البناء وقابلة للتكامل مع

بعضها (بل وفرضت ذلك). وثانياً، لأنه وفي المقابل تلك الأجزاء عربياً غير مكتملة، هذا وإن وجدت فإنها لا تزال إما في مراحلها الجنينية أو مشوهة، أو أنها تحت سيطرة الشركات الأجنبية ... الخ. وعليه وبشكل عام، نعتقد أن هنالك بون شاسع بين نموذج التكامل التكامل الذي يمثله نمط الاقتصاديات المتقدمة فيما بينها أو مع غيرها، وبين نسق التكامل الإتكالي الذي يمثله النسخة العربية لنظرية التكامل الاقتصادي. وأخيراً وبرغم معدلات الاجترار المعرفي عالية التركيز التي يمكن لمسها من طرف الكثير من المختصين فيما تعلق بمضمون دراستنا هذه، باعتبارها احتوت وصفاً وتشخيصاً مباشراً لواقع الاقتصاديات العربية المعروف، وفيما تعلق بانحباس تجارتها الخارجية وعمليات التبادل الوطنية، إلا أننا نؤكد بأنه وفي ظل قناعاتنا التشخيص وإعادة التذكير عوامل مهمة معالجة الكثير من الأورام الاقتصادية، كما أننا نعتقد أن ذلك السلوك العلمي، يرتكز على الكثير من المبررات المنهجية والحجج العلمية والموضوعية. ونتمنى أن كون قد وفقنا في إيصال الحد الأدنى مما كنا ننوي تبليغه حول واقع ومستقبل الاقتصاد الجزائري في ضوء إفرازات الأزمات المالية العالمية الراهنة، وأطروحة الخلاص الجزائري عبر الانفلات من طوق الاحتباس التجاري وبراثن الاحتباس الدولار.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم (01) : تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري قبل وبعد الأمانة الأوروبية 2009

2010	2009	2008	2007	
1.30	1.39	1.47	1.37	سعر صرف اليورو مقابل الدولار (متوسط الحسابي للسنة) ♦
39.044	33.212	63.322	-	الإيرادات النفطية
162.221	149.040	143.243	110.317	الاحتياطات الخارجية الرسمية باستثناء الذهب (مليار دولار)
161.947	138.126	171.756	135.032	الناتج الإجمالي المحلي بأسعار السوق الجارية (مليار دولار)
-	0.71	0.47	0.55	الكفاءة الاقتصادية الزراعية (%)
-	7252	7031	6077	الواردات الزراعية (مليون دولار)
61.128	60.358	66.825	46.850	الإنفاق العام (مليار دولار)
2.266 -	9.757 -	13.562	6.314	العجز الكلي في الموازنة العامة (مليار دولار)
13.8	3.12	16.04	21.5	معدل النمو في السيولة (%)
37.805	36.754	37.444	25.992	إجمالي الواردات (سيف) (مليار دولار)
18.2	7.780	40.600	34.240	الميزان التجاري (مليار دولار)
9.510	2.220	31.670	28.320	ميزان السلع والخدمات والدخل (مليار دولار)
12.160	0.410	34.450	30.540	الميزان الجاري (مليار دولار)
15.580	3.860	36.990	29.550	الميزان الكلي (مليار دولار)
74.390	72.647	64.582	69.292	سعر صرف الدينار مقابل الدولار
97.598	101.166	93.959	95.180	سعر صرف الدينار مقابل اليورو
113.491	112.223	102.547	105.934	سعر صرف الدينار مقابل حقوق السحب الخاصة
0.5	1.5 -	5.3	1.3 -	التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية
16.790	0.2058	2.202	2.120	تحويلات العاملين (مليار دولار)

* Source : Banque centrale européenne (B.C.E.) .

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2011 ، صفحات متنوعة.

الجدول رقم (02) : بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري 2007 . 2010

2010	2009	2008	2007	(الوحدة : مليار دولار)
1.30	1.39	1.47	1.37	سعر صرف اليورو مقابل الدولار ♦
39.044	33.212	63.322	-	الإيرادات النفطية للجزائر
2.266 -	9.757 -	13.562	6.314	العجز الكلي في الموازنة العامة للجزائر
18.2	7.780	40.600	34.240	الميزان التجاري الجزائري

* Source : Banque centrale européenne (B.C.E.) .

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2011 ، صفحات متنوعة.

الجدول رقم (03)

مثال على القدرة الشرائية الجزائرية في ظل ارتباط صادراتها بالدولار

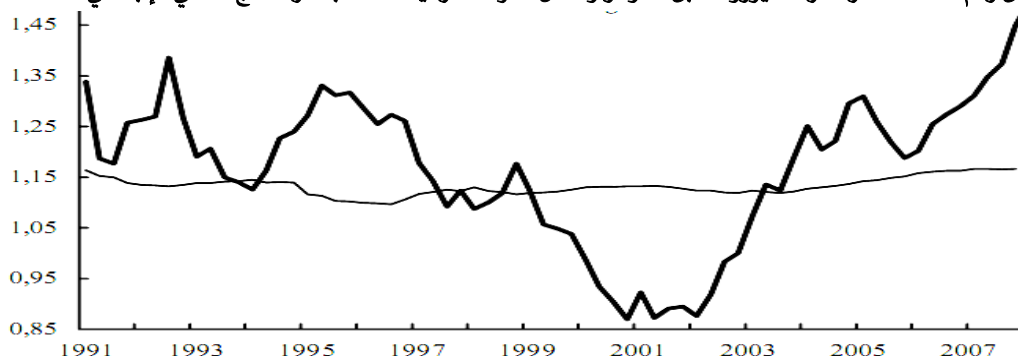
الدولار ينخفض	الدولار يرتفع	الوضع المبدئي	(الافتراض : $\alpha = 1$)
1.01	0.90	1.00	ص=€/
0.25	0.25	0.25	القدرة الشرائية الجزائرية بالدولار : د=€/ق
0.23	0.28	0.25	القدرة الشرائية الجزائرية باليورو : ي=€/ق

الجدول رقم (04) : أفضل عملة ارتكاز للجزائر وللبعض الدول العربية¹⁹

التجارة	تحركات السعر	تحركات الناتج	
اليورو	اليورو	اليورو	الجزائر
اليورو	الدولار	اليورو	الأردن
اليورو	اليورو	اليورو	المغرب
اليورو	الدولار	الدولار/اليورو	المملكة السعودية العربية
اليورو	اليورو	اليورو	سورية
الين/اليورو	الدولار	اليورو	الإمارات العربية المتحدة

Source : Alesina and Barro, *Currency Unions*, Quarterly Journal of Economics, May 2002, P 409.

الشكل رقم (01) : سعر صرف اليورو مقابل الدولار وتعادل القوة الشرائية مقاساً بسعر الناتج المحلي الإجمالي 2007/1991



Source : Michel Didier, *La zone euro peut-elle avoir une politique de change ?*, Publier en : *Politique de change de l'euro*, La Documentation française, Conseil d'Analyse Économique, Paris, 2008, P 25.

الاحالات والمراجع:

- 1 . حول ظاهرة قنوات العدوى الاقتصادية للأزمات، راجع : نورالدين جوادي وعقبة عبد اللاوي، **الأزمات المالية : سجل التدويل وأطروحات التمويل الثلاثي**، ورقة قدمت ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمّان، الأردن، 1 - 2 ديسمبر 2010.
- 2 . حول الأزمة الأمريكية للرهن العقاري، راجع، نورالدين جوادي وعقبة عبد اللاوي، **الأزمة المالية العالمية الراهنة : تحليل عينة دراسات أعداد مجلة بحوث اقتصادية عربية ما بين 2007 إلى 2010** ، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العددان 55 - 56 / صيف - خريف 2011، ص 25 .
- 3 . حول أزمة الديون الأوروبية ومرجعياتها، راجع، أمير السعد، **قراءة نقدية في الأزمة اليونانية**، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العددان 57 - 58 / شتاء - ربيع 2012، ص 227 .
- 4 . إحصائيات فصلية : سبتمبر 2012، الوكالة الوطنية الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، www.algex.dz.
- 5 . حول ظاهرة الاحتباس التجاري، راجع : نورالدين جوادي، **الاحتباس التجاري: مآزق اقتصادي عربي ... يعكس احتفالات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بانضمام عضوها الثامن عشر - الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50 / ربيع 2010، ص 155 .
- 6 . حول ظاهرة قنوات العدوى الاقتصادية للأزمات، راجع : نورالدين جوادي وعقبة عبد اللاوي، **الأزمات المالية : سجل التدويل وأطروحات التمويل الثلاثي**، ورقة قدمت ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمّان، الأردن، 1 - 2 ديسمبر 2010.
- 7 . هنالك بعض الاقتصاديين من يسمي هذه الظاهرة بالاستقطاب. راجع مثلاً : بعض مؤلفات الدكتور سمير أمين . واطلع على : موله عبد الله، **التكامل الاقتصادي الجديد : الثابت والمتغير**، مجلة المستقبل العربي، العدد 279 / ماي 2002، ص 28 .
- 8 . للتوسع حول الاحتباس التجاري العربي الجوازي، راجع : نورالدين جوادي، **الاحتباس التجاري : مآزق اقتصادي عربي**، مرجع سابق، ص 159 .
- 9 . إحصائيات فصلية : سبتمبر 2012، الوكالة الوطنية الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، www.algex.dz.
- 10 . المثال الرقمي مستوحى من النموذج الذي قدمه جورج عابد في إطار تحليله لحالة مجلس التعاون الخليجي وربط بعملياتها بعملة واحدة، وقمنا بتعديله ليتناسب وحالة الجزائر وحالة صادراتها وواردتها بين الدولار واليورو. أنظر : جورج عابد وآخرون، **الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي : بعض الاعتبارات بشأن نظام سعر الصرف**، مرجع سابق، ص 87 و 96 و 97 .
- 11 . ناصر السعيد، **خيارات نظم الصرف من المنظور التاريخي ودروس للبلدان العربية**، نظم وسياسات الصرف (مجمع مداخلات برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي)، أبوظبي، 16 و 17 ديسمبر 2002، صندوق النقد العربي، ص 70 - 71 .
- 12 . اعتمدنا في هذا العنصر على الآراء الواردة في : نورالدين جوادي، **الاحتباس التجاري: مآزق اقتصادي عربي**، مرجع سابق، ص 164 - 165 .
- 13 . نفين طريح، **أثر تسهيلات التجارة في التجارة البينية لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العددان 57 - 58 / شتاء - ربيع 2012، ص 55 (بتصرف) .
- 14 . العبارة مستوحاة من عنوان كتاب : سمير أمين، **التطور اللامتكافئ**، دار الطليعة، بيروت، 1980 .
- 15 . مثلاً هنالك بعض الدراسات التي عالجت معايير التقارب لدول مجلس التعاون الخليجي، راجع : صديقي أحمد، **مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي : دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة/الجزائر، العدد 2010/09، ص 243 .
- 16 . أنظر مثلاً رأي الدكتور موله عبد الله ، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : الامتحان الأخير لتجاوز العصبية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 262/ديسمبر 2000، ص 66 .
- 17 . حول أطروحة تكامل الأنشطة، راجع : موله عبد الله، **التكامل الاقتصادي الجديد : الثابت والمتغير** مرجع سابق، ص 35 .
- 18 . موله عبد الله، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : الامتحان الأخير لتجاوز العصبية**، مرجع سابق، ص 66 .
- 19 . ناصر السعيد، **خيارات نظم الصرف من المنظور التاريخي ودروس للبلدان العربية**، مرجع سابق .